جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

دور الشرطة في مكافحة الجريمة وسبل التكامل مع الاجهزة الاخرى في هذا المجال

الفريق الدكتور عباس ابة شامة

الرياض

1414 هـ - 1994 م

دور الشرطة في مكافحة الجريمة وسبل التكامل مع الأجهزة الأخرى في هذا المجال

الفريق الدكتور عباس أبو شامة(*)

إن الدور الأساسي للشرطة هو منع الجريمة واكتشافها وحماية النفس والمال وفي بعض النظم الإدعاء أمام المحاكم. أن الشرطة عادة ما تدرب على أساس أن واجب كل فرد فيها هو حماية ومساعدة كل فرد من الجمهور لمنع وقوع جريمة عليه أو على ماله. وفي نفس الوقت فإن واجبه يقتضي إلقاء القبض على الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم والذي يجوز للشرطة أن تقبض عليهم. وخلاصة القول فإن أهم واجبات الشرطة هي مكافحة الجريمة بل إن أول الواجبات في مكافحة الجريمة هي منع وقوع الجريمة. وإلى هذا الغرض فإن كل قوى واهتمامات الشرطة توجه.

السلطة التقديرية:

إن الشرطة وهي تمارس واجبها في مكافحة الجريمة فإن لديها سلطة تقديرية واسعة في التصرف في ما يقع لديها من جرائم أو يصل إلى علمها. وأن هذه السلطة التقديرية تغطي مساحة عريضة منها عدم مقاضاة الشخص (أنظر المادة ـ ١٠ ـ من قانون الشرطة السودانية لعام ١٩٧٠م). الذي يصل إلى علم الشرطة أنه ارتكب

(*) مدير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ومدير المباحث المركزية، جمهورية السودان، الخرطوم.

جريمة مخالفة للقانون عندما تكون المخالفة صغيرة أو اتخاذ إجراء قانوني يقود إلى المقاضاة الجنائية. ففي بعض الأحيان فإن الشرطة لا تأخذ علما بالجرائم البسيطة، وفي أحيان أخرى فحتى لو وصلت الجريمة إلى علم الشرطة فمن حق الضابط المسئول أن يرفض قبول البلاغ إذا كانت المقاضاة الجنائية حسب رأيه لا تخدم غرضاً عاماً. في بعض الأحيان عندما لا تتخذ الشرطة أي إجراء يبدو وكأن الشرطة تعمل حسب أسبقيات في أداء الواجب تجاه مقاضاة المذنبين. ولكن هذه السياسة لا تخلو من نقد ـ لأن امتناع الشرطة من القيام بواجبها بتنفيذ القانون، يقال أنه غير صحيح وغير عادل. بعض العلماء يرون أن هذه العملية لا بد أن تؤدي إلى تعريض كل نشاطات الشرطة للمنزاج الشخصي لرجل الشرطة الفرد. وهذا الاتجاه قد يقود إلى احتمالات لا نهاية لها من التحيز والتفرقة. «أن الشرطة عندما تتجاهل مخالفة القانون ولأي سبب من الأسباب يعني أنها تمنح رخصة لقطاع من المجتمع لمخالفة القانون».

ليس كل مخالف للقانون عندما يصل إلى علم الشرطة يعني أنه بطريقة ميكانيكية سيؤخذ للمحكمة. وهناك الكثير من رجال الشرطة من يرون أنه من أصعب واجباتهم هو تحديد ما إذا كان على الشرطي أن يتخذ إجراء أو يصرف النظر عن العمل المخالف للقانون. فرجل الشرطة ربما يختار أن يتعامل مع الشخص المخالف للقانون عن طريق تحذيره لئلا يعود مرة أخرى لارتكاب الجريمة وذلك استعمالا لسلطاته التقديرية.

إنه نتيجة لازدياد الجرائم البسيطة وانتشارها وقلة الأشخاص الذين يعملون لمقابلة ذلك الحجم المتزايد من الجرائم، فإن ذلك يجبر الشرطة لاختيار الأسبقيات في تنفيذ القانون لمكافحة الجريمة.

مكافحة الجريمة:

إن الشرطة عندما تتخذ الإجراءات سواء كان ذلك في مرحلة ما قبل ارتكاب الجريمة لمنعها أو الإجراء اللاحق بعد الوصول لعلم السلطات لوقوع جريمة. فكل هذه إجراءات تصب في أمر مكافحة الجريمة التي هي من أساسيات عمل الشرطة.

إن منع الجريمة الوقائي يقوم على أساس اتخاذ إجراءات معينة تهدف الشرطة من ورائها لمنع وقوع الجريمة وذلك يجعل طريق الجريمة شاقاً وصعباً للمجرم حتى لا يستطيع أن يقوم بتنفيذ عمله الإجرامي. ويكون دور الشرطة هو محاولة إزالة كل الظروف التي تعمل على تفريغ النشاط الإجرامي، وأيضا بعد وُقوع الجريمة فإن الشرطة تقوم على اكتشاف الجريمة وتتبع المجرم والقبض عليه وإجراء التحقيقات اللازمة معه ثم إرساله للمحاكمة.

إننا نجد أن الشرطة تقوم بدور هام وأساسي في مكافحة الجريمة والتي أخذت تتزايد عاما بعد عام. والجريمة أخذت تهدد المجتمعات وأثارت القلق على الأمن الاجتماعي العام. ولقد انعكس ذلك القلق في إعلان كركاس الذي اعتمد في ختام مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد عام ١٩٨٠م

بكركاس بفنزويلا. وقد نص الإعلان فيما نص على الآتي: «إن ظاهرة الإجرام بما لها من تأثير على المجتمع أضر بالتنمية الشاملة للدول وتقوض الرقي الروحي والمادي للشعوب، وتسيء إلى الكرامة الإنسانية، وتخلق جواً من الخوف والعنف يحط من قدر الحياة. وأن منع الجريمة والعدالة الجنائية يجب النظر إليهما في سياق التنمية والنظم السياسية والقيم الإجتماعية والثقافية والتعبير الاجتماعي وفي سياق النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

إن هذه الدعوة وغيرها تثير الاهتمام والحذر من الجريمة وعواقبها وأصبحت مكافحة الجريمة بشتى صورها من الأهمية بمكان بحيث يصبح لزاماً على كل الأجهزة التي تعمل في المكافحة بما فيها الشرطة وهي تلعب دورا أساسيا في ذلك، أن تعمل بقدر جهدها في طريق التكامل مع بعضها البعض في هذا المجال.

التكامل بين الأجهزة المختصة:

في مجال الأجهزة الرسمية التي تعمل في مكافحة الجريمة فإن هنالك إلى جانب الشرطة القضاء والمؤسسات الإصلاحية مثلا:

الشرطة:

تقوم الشرطة بمنع الجريمة والعمل على اكتشافها بعد وقوعها والتحري مع الجاني أو جمع الاستدلالات وتقديم الأمر للمحكمة.

القضاء :

يقوم القضاء الجنائي بالنظر في الدعوى الجنائيـة والفصل فيهـا طبقا للنظام القضائي السائد.

السجون :

تقوم السجون بمهام المؤسسات القضائية أو الإصلاحية لأولئك الـــذين تتم إدانتهم ويحكم عليهم بـــالحبس. كـــما تقـــوم في بعض البلدان بمسئوليـة الـرعـايـــة الـلاحقـــة عن طـريق المتخصصـــين الإجتماعيين.

إن كل هذه الأجهزة تقوم بدورها في طـريق مكافحـة الجريمـة. ولو أن كل جهاز له طرقه وأساليبه وقوانينه ودوره في ذلك الأمر. إلا أن الأمر يختص بمكافحة الجريمـة عن طريق إدارة العـدالة الجنـائية. وبمـا أن لكل جهـاز دوره المحدد في مكـافحة الجـريمة كـان لابد من التكامل بين هذه الأجهزة في تحقيق هذا الهدف.

إن المـلاحـظة الأولى هي تعـدد الأجهـزة التي تعمـــل في مجـال مكافحة الجريمة وتأتي الشرطة في قائمـة هذه الأجهـزة التي تسعى في ذلك المجال. إن تعدد هذه الأجهزة رغم اختلاف مجالات وأسلوب وإجراءات العمل والقوانين التي تحكم كـل جهاز تتـطلب نوعـا من التكامل بحيث يتكامل جهد كل جهـاز مع الآخـر ما دام الأمـر كله يصب في دائرة مكافحة الجريمة. فجهاز الشرطة كما ذكرنا هو الجهـة

التي تتولى في العادة عملية المنع وإلقاء القبض وإجراء التحقيق الأولي، والجهاز الآخر المكمل الذي يحتك به الشخص المقبوض عليه هو القاضي الذي يقوم باستكمال إجراءات التحقيق في بعض الأنظمة ويتخذ القرارات الخاصة بالتوقيف والإحالة. وفي حالة توقيف المتهم في بعض الحالات قد يحتاج لدار الإنتظار لتوقيف المتهم والتحفظ عليه إلى حين. وبعد استكمال التحقيقات ووجود بينات أولية تبرر تقديم المتهم للمحاكمة فإنه يحال للمحكمة وتقوم المحكمة بعد سماع البينات وإجراء المحاكمة ـ بإصدار القرار المناسب حسب ما ورد من بينات. وإذا صدر حكم بإيداع المتهم في مؤسسة عقابية أو إصلاحية فإن المتهم المدان في هذه الحالة يحال إلى المؤسسة المختصة ليقضي المدة المحكوم بها، عليه وحتى بعد الإفراج عن المتهم المدان بعد إنقضاء المدة فإنه قد يحتك بحلقة أخيرة وهي المسئولة عن الرعاية اللاحقة.

يلاحظ من تعاقب كل هذه الأجهزة في التعامل مع الشخص المتهم وعلى اختلاف اختصاصات هذه الأجهزة. لذلك فإن ردود الفعل التي يحتمل أن يثيرها تعامل البعض من هذه الأجهزة، قد يقسو الأمر أو الرجاء في تحقيق العدالة الجنائية المطلوبة أو العملية القضائية أو الإصلاحية المرغوبة، ولذلك يؤثر ذلك على قضية مكافحة الجريمة برمتها، وذلك في حالة فقدان هذه الأجهزة للتكامل في جهودها والتي ترمي إلى مكافحة الجريمة في نهاية الأمر.

من هنا أصبح من المهم والضروري التكامل بين جهود كل هذه الأجهزة وبين أساليب عملها. وهذا يعني أن انفراد أي جهاز

باعتماد طريقة للتعامل مع الأمر وهي تختلف أو تتغاير مع بعضها البعض بدون التنسيق لتكامل تلك المجهودات كلها، فان ذلك قد يعني فقدان ما هو مرغوب فيه وقد يؤدي إلى نتائج أقل إيجابية في مجال مكافحة الجريمة. إن عدم التكامل في الأجهزة المختصة بمكافحة الجريمة يقود بالضرورة إلى إحداث خلل معين في بعض جوانب مسيرة منع الجريمة ومكافحتها، إذ أن هذه المسيرة تقوم على تفاعل جميع الأجهزة المعنية والتي تمثل حلقات متصل بعضها بالبعض الآخر. فإن أصاب أحد هذه الأجهزة خلل ما انعكس على كل موضوع مكافحة الجريمة.

لكل ذلك كان لابد من السعي والعمل بجدية في مجال تكامل جهود هذه الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة على اختلاف اختصاصاتها في البلد الواحد إن درجات هذا التكامل لابد أن يشمل بعض جوانب العمل والأداء وما هو مرتبط لذلك حتى تتحقق الفعالية للتكامل. فمن الضروري مثلا التكامل بين أساليب عمل هذه الأجهزة في مجال تطبيق مفردات العمل اليومي إلى حدها، لان انفراد أي جهاز منها باعتماد طريقة للتعامل تختلف وتتغاير مع الطريقة المأمولة في مجال التعامل مع المتهم المعني حسب طبيعته وسنه والظروف المحيطة به، هذا قد يعني الإخلال بالنتيجة المرجوة سواء في جانب الإصلاح أو العقاب.

إن هذا الأمر يقتضي تحديد الأُطر العامة للسياسة التي تقوم عليها فلسفةالتعامل مع المتهمين فضلا عن تحديد مرتكزات

وجوانب هذه السياسة الأمر الذي يحقق القدر اللازم من الوضوح لدى الأجهزة ذات العلاقة وبالتالي يلغي أي احتمال للتخمين والاِجتهاد في هذا المجال. وهذا يكفل تنسيق مواقف وأساليب تعامل هذه الأجهزة الأمر الذي سيكون له مردوداته الإيجابية على مسار عملية مكافحة الجريمة برمتها في إطار واحد تحت مظلة منسقة. إن التنسيق في جانب التدريب للكوادر العاملة في مجال مكافحة الجريمة، يعتبر مهماً، ولو أن التدريب قد يكون تخصصاً بالنسبة لكل جهاز فيما يخص الأداء اليومي، لكن هنالك أموراً مشتركة تجمع بين كل هذه الأجهزة تتطلب تنسيقا في أدوات وأساليب التدريب بل قد تتطلب تدريبا مشتركا لكل العاملين في أجهزة مكافحة الجريمة وذلك في الجوانب الفلسفية والأخلاقية والأهداف المراد تحقيقها، عند إدارة العدالة الجنائية، لمكافحة الجريمة، أنه لا خلاف في الأهداف والسياسة والفلسفة والقيم التي يراد تطبيقها من جانب كل الأجهزة العاملة في مجال مكافحة الجريمة، لذلك فإن التدريب ممكن أن يشمل هذه الجوانب من غير أن يمس الإجراءات الدقيقة للعمل اليومي لكل جهاز، إن مثل هذا التدريب من شأنه أن يخلق جوا وفهما مشتركا يساعد كثيرا على عملية التكامل بين تلك الأجهزة التي تعمل نحو تحقيق غاية واحدة وهي مكافحة الجريمة.

إن هذه التكامل قد يأخذ أشكالاً شتى تقوم فيها تكامل عمل الشرطة مع مجهودات الأجهزة الأخرى التي تعمل في هذا المجال. ومن الأمثلة الأخرى التي يمكن أن تساعد على تحقيق الهدف المراد

هو تشكيل مجلس أعلى للتكامل. إن التكامل بين الأجهزة المعنية قد يتطلب تنسيقا عند عملية اختيار العاملين في تلك الأجهـزة فرغم أن الشروط المطلوبة لتوظيف رجـال للشرطـة تختلف عن تلك المطلوبـة لاختيار القضاة ورجال السجون مثـلا من ناحيـة المؤهلات العلميـة والعملية والسن وغيرها. إلا أن هنالك قاعدة تشترك فيهـا كل تلك الأجهـزة عند الاختيـار للعاملين بهـا. فالفلسفة والقناعـة والاتجـاه للسياسة المراد تنفيذها يجب أن تكون مشتـركة بـين كل العـاملين في أجهزة مكافحة الجريمة. فإذا كانت السياسة العامـة ترمي لـلإصلاح أكثر من غيره فإن هذه الفلسفـة يجب أن تكون طـاغية في العمـل في كل الأجهزة وهذا يتطلب قناعة كل العاملين والإلتـزام للعمل عـلى أساس هذه الفلسفة، لذلك فإن عملية اختيار العاملين منذ البـداية يجب أن تأخذ في اعتبـارها هـذه الجوانب حتى تجـد عملية التكـامل المنـاخ المنـاسب لتحقيقهـا فيـما بعـد وحتى لا يحـدث تضـارب في الفلسفات الأساسية للتعامل مع المتهمين، وهكذا فـإن التكامـل قد يتطلب التنسيق عند اختيـار العاملين لهـذه الأجهزة المعنيـة لمكافحـة الجريمة.

هـذه الأجهـزة في البلد الـواحـد. وتكـون أهم واجبـات هـذا المجلس هـو العمل عـلى تكـامـل وتنسيق العمـل بـين مختلف هـذه الأجهـزة ذات العلاقـة بمكافحـة الجريمـة، ويمكن أن يتكـون ذلـك المجلس الأعـلى من ممثلين للشـرطـة وأجهـزة التـوفيق والقضـاء والسجون والرعاية الإجتماعية وغيرها من الأجهزة المختصة، وهـذا المجلس من الأجهـزة الرسميـة فقط بغرض ووضـع وتنسيق عمليـة

التكـامل للمجهـودات لتلك الأجهزة كـما أن المجلس من شأنـه أن يقوم بالتنسيق بـين الأجهزة المبـاشرة وغـير المباشـرة في مجال تكـامل مجهودات تلك الأجهزة من الجانبين لتحقيق أعلى قدر من الفعالية في مجال مكافحة الجريمة.

إن التكامل المنشود لمجهودات الأجهزة العاملة في مجال مكافحة الجـريمة، عـلى الرغم من اختـلاف اختصاصهـا في البلد الـواحـد، يهـدف إلى تلاقـح هذه المجهـودات الخاصـة بتلك الأجهـزة لأنها في نهاية المطاف معنية بأمر مكافحة الجريمة. إن ذلك يتطلب منا القناعة بـأن مجهـودات كـل العـاملين في هـذه الأجهـزة، رغم اختـلاف اختصاصاتها كلها تصب في وعـاء واحد هـو مكافحـة الجريمـة وهذا الهـدف لن يتحقق بطريقـة فعالـة ومؤثرة إلا إذا تكـاملت مجهودات الشرطة مع باقي الأجهزة التي تعمل في مجال مكافحة الجريمة.

إن أجهزة مكافحـة الجريمـة في كل دولـة تتبع الكثـير من النظم والقـواعد والمؤسسـات من أجل أن تقـابل الاحتيـاجـات المـرتبـطة بمكـافحة الجـريمـة، إلا أن مسـاعي ومجهـودات تلك الأجهـزة تبقى عفـوية ومنعـزلة رغم أنها قـد ترتكـز على تخـطيط مسبق وتستند إلى معطيات أساسية وأهداف واضحة إلا أنها منفـردة، إلا إذا إجتمعت تحت ظل تنسيق يهدف إلى تكامل تلك الجهود لكل تلك الأجهـزة، وذلك على أساس سياسة مدروسة ومنسقة ومحددة الإتجاه تتفاعل مع بعضها البعض، وذلك لأن مكافحة الجريمة لا تكون فعالة بمجرد أن يقـوم كل جهـاز بعمـل النصـوص التشـريعيـة الخـاصـة بـه ورسم

السياسات المعزولة عن الأجهزة الأخرى، فكل هذه رغم وجودها وعملها التخصصي في ساحتها ولكنها قد تحتاج إلى التنسيق الذي يتم في ساحات الجهود المشتركة، وذلك لتجنب أن يكون عمل كل جهاز شديد التباعد عن الآخر ولا تتلاقى الأهداف أن التصور الشمولي الفاعل لقضية مكافحة الجريمة يتطلب تكامل مجهودات الأجهزة التي تعمل في هذا المجال في البلد الواحد، وهو أمر حيوي للحصول عى نتائج طيبة في مكافحة الجريمة. إن هذا التكامل يعطي سياسة منع الجريمة مضمونها المؤثر ويحدد لها الإتجاه العام، لذلك يصبح ميسورا على هذه الأجهزة أن تكيف أنشطتها وتلائم مظاهر العمل فيها وتحدد برامجها بما يتناسب مع الهدف العام لكل الأجهزة في مجال مكافحة الجريمة، فبذلك يتم التنسيق بينهما في إطار واحد يضفي عليها الفعالية ويرفع حصيلة نتائجها إلى حد أعلى في مكافحة الجريمة.

إن سياسة تكامل هذه المجهودات قد لا تقتصر على التنسيق بين الأجهزة الرسمية العاملة في مكافحة الجريمة وإنما يجب أن يشمل التكامل الأجهزة الرسمية وغير الرسمية التي تعمل في مجالات ترمي في النهاية إلى مكافحة الجريمة بطريقة أو أخرى فالتكامل مطلوب ليس فقط بين مجهودات الشرطة مع القضاء والسجون ولكن أيضاً تكامل المجهودات مع أجهزة الإعلام والتربية والمؤسسات الدينية ـ ومع الأسرة أيضاً مما يحصن مجالات الأحداث إتقاء انحرافهم. فكل سياسة جنائية رشيدة ترمي إلى مكافحة الجريمة لا يمكن أن تغفل دور الأجهزة والمؤسسات غير الرسمية إلى حد كبير.

إن الشرطة وهي تقوم بالدور الأساسي في مكافحة الجريمة، بل وقد يكون هذا هو واجبها الأول، لا بد من نتيجة مجهوداتها التكامل مع مجهودات الأجهزة الأخرى العاملة في ذلك المجال في البلد الواحد حتى تثمر تلك المجهودات أقصى درجة من الفعالية وإلا عند فقدان ذلك التكامل لتبعثرت هذه المجهودات وضعفت فعالية تلك الأجهزة التي تعمل بمعزل بعضها عن البعض.